وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، ١٨ يناير ٢٠٢٤

أخبار الطاقة

وزارة الطاقة ودارة الملك عبدالعزيز تتفقان على توثيق تاريخ التنقيب عن النفط في المملكة

مال

وقعت وزارة الطاقة ودارة الملك عبدالعزيز، مذكرة تعاون تتعلق بتوثيق تاريخ الوزارة، وبدايات التنقيب عن البترول في المملكة العربية السعودية، وتطور قطاع الطاقة حتى عصرنا الحاضر، وتبادل الخبرات في مجالات التعاون المشترك، بما يسهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للطرفين.

وتشمل الاتفاقية التي وقعها عن وزارة الطاقة حمدان بن هزاع العتيبي مساعد وزير الطاقة، وعن دارة الملك عبدالعزيز تركي بن محمد الشويعر الرئيس التنفيذي، توثيق المصادر والمعلومات التاريخية والجغرافية والتراثية المتعلقة بقطاع الطاقة، وجمعها، وأرشفتها، ويشمل ذلك الوثائق والكتب والمخطوطات والصور والأفلام والصحف والخرائط والبرامج الرقمية.

كما تتضمن الاتفاقية تشجيع الدراسات والبحوث وإتاحة الفرص للباحثين من كلا الطرفين لتزويدهم بالمعلومات التاريخية، وتصوير المواد العلمية والتاريخية لهم، وتنظيم فعاليات متنوعة (مؤتمرات، ندوات، منتديات، معارض، ملتقيات، ورش عمل) مشتركة بين الطرفين بما يخدم أهدافهما، والتعاون في ترميم كل ما يخص الوزارة من وثائق ومخطوطات وصور وأفلام وأرشفتها ورقمنتها.

وتعزِّز الاتفاقية التعاون في توفير المعلومات أو مراجعتها عند الحاجة، للإسهام في محتوى الإصدارات المطبوعة أو المرئية لدى الطرفين، وتبادل النشرات العلمية والإصدارات، وتبادل الخبرات والخدمات الفنية والاستشارية وتدريب العاملين، وتبادل المدربين وخبراء الصيانة والترميم والتقنية في مجالات الوثائق والمخطوطات والصور والأفلام، والتعاون في إعداد وتطوير البرامج والدورات المشتركة، والتعاون المشترك على المشروعات الفنية والإعلامية، وذلك بتقديم الأفكار والقصص والمواد والمصادر ومراجعة المنتجات المطبوعة والرقمية والمرئية بما يخدم أهداف الطرفين.

النفط يتراجع مع ضعف تعافي اقتصاد أكبر المشترين وارتفاع الدولار

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تراجعت أسعار النفط أمس الأربعاء، حيث خالف النمو الاقتصادي في الصين، أكبر المشترين، وثاني أكبر مستهلك للخام في العالم، التوقعات قليلاً، مما أثار مخاوف بشأن زيادات الطلب في المستقبل، في حين أثرت قوة الدولار الأميركي على شهية المستثمرين للمخاطرة.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت القياسي العالمي 58 سنتا أو 0.7 بالمئة إلى 77.71 دولارا للبرميل بحلول الساعة 0720 بتوقيت غرينتش. وتراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 61 سنتا، أو 0.8 بالمئة، إلى 71.79 دولارا للبرميل.

وارتفع خام برنت بشكل طفيف يوم الثلاثاء بينما انخفض خام غرب تكساس الوسيط حيث رأى المستثمرون ضعف الأساسيات في الولايات المتحدة، لكن الصراعات البحرية والجوية المستمرة في البحر الأحمر زادت المخاوف من اضطرار الناقلات إلى تغيير مسارها لتجنب المنطقة، مما أدى إلى زيادة التكاليف ومقدار الوقت اللازم للتسليم.

ونما الاقتصاد الصيني في الربع الرابع بنسبة 5.2 % مقارنة بالعام السابق، وهو ما جاء دون توقعات المحللين ويثير تساؤلات حول التوقعات بأن الطلب الصيني سيدفع نمو النفط العالمي بشكل أقوى في عام 2024.

وقالت بريانكا ساشديفا، كبيرة محللي السوق في فيليب نوفا، إن رقم النمو الاقتصادي الصيني «لا ينهي الرياح المعاكسة بشأن الطلب على النفط الخام، فالتوقعات الصينية لعامي 2024 و2025 لا تزال قاتمة». وقالت: «كانت صناعة النفط تدعم فكرة أنه على الرغم من التعافي الوعر، فإن الطلب على النفط من الصين كان مرنًا ومن المرجح أن يصل إلى مستويات قياسية في عام 2024».

وعلى الرغم من النمو الاقتصادي الأقل من المتوقع، ارتفع إنتاج مصافي النفط في الصين في عام 2023 بنسبة 9.3 % عن العام السابق ليصل إلى مستوى قياسي، مما يشير إلى أن الطلب على النفط في البلاد مرتفع إن لم يكن بالوتيرة التي يتوقعها بعض المحللين.

وظهرت بعض العلامات على الطلب الصيني المستقر حيث تقوم مصافي التكرير في البلاد بحجز شحنات النفط للتسليم في مارس وأبريل لتجديد المخزونات، وتأمين الأسعار المنخفضة نسبيًا وتوقعًا لطلب أقوى في النصف الثاني من عام 2024.

بالإضافة إلى ذلك، ارتفع الدولار الأميركي بالقرب من أعلى مستوى خلال شهر، يوم الأربعاء بعد تعليقات من مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي الأميركي خفضت التوقعات بتخفيضات كبيرة في أسعار الفائدة. ويؤدي ارتفاع الدولار إلى تقليص الطلب على النفط المقوم بالدولار بالنسبة للمشترين الذين يدفعون بعملات أخرى.

وقالت ساشديفا «ارتفاع أسعار الفائدة يمكن أن يؤدي إلى توقعات أضعف للطلب على النفط حيث يميل النشاط الاقتصادي إلى التباطؤ في بيئة أسعار الفائدة المرتفعة مما يترك أسعار النفط عرضة للخطر».

ويستمر السوق في مراقبة الوضع في البحر الأحمر على الرغم من أن المستثمرين يبدو أنهم يقللون من خطر انقطاع الإمدادات حتى مع قيام ناقلات النفط بتحويل مسارها بعيدًا عن الممر المائي. وشنت الولايات المتحدة يوم الثلاثاء ضربات جديدة ضد المسلحين الحوثيين المتحالفين مع إيران في اليمن بعد أن ضرب الحوثيون سفينة يونانية في البحر الأحمر.

وقال فيفيك دهار، مدير استراتيجيات التعدين وسلع الطاقة في بنك الكومنولث الأسترالي، في مذكرة للعملاء: «على الرغم من أن معايير النفط قد لا تعكس هجمات البحر الأحمر، إلا أن السعر الحقيقي للنفط والمنتجات النفطية بالنسبة للمستهلكين ارتفع نظرا لتعطيل تدفقات التجارة عبر البحر الأحمر وقناة السويس».

وقال محللو بنك إيه ان زد، انخفض النفط كنبرة واسعة المخاطر عبر الأسواق مقرونة بموازنة الدولار الأميركي الأقوى على توترات الشرق الأوسط، بما في ذلك الهجمات المستمرة على السفن في البحر الأحمر من قبل الحوثيين.

وكان خام برنت القياسي أقل من 78 دولارًا للبرميل بعد أن أغلق على ارتفاع ضيق يوم الثلاثاء، مع اقتراب خام غرب تكساس الوسيط من 72 دولارًا. وفي آسيا، أبلغت الصين عن بيانات اقتصادية متباينة سلطت الضوء على عدم حدوث انتعاش في البلد المستورد الرئيسي للنفط الخام.

وفي أسواق العملات، حافظ الدولار الأميركي على مكاسبه بعد أكبر قفزة له في يوم واحد منذ مارس من العام الماضي، حيث أعاد المتداولون ضبط التوقعات بشأن متى سيبدأ مجلس الاحتياطي الفيدرالي في خفض أسعار الفائدة التي تضر السلع.

وفي الوقت نفسه، لا تزال التوترات في الشرق الأوسط، في مقدمة مخاوف تعطل الإمدادات، وما زال المسلحون الحوثيون في اليمن يهددون الشحن في الممر المائي قبالة ساحلهم على الرغم من الضربات التي تقودها الولايات المتحدة. وهناك قلق من أن الحرب بين إسرائيل وحماس ستمتد إلى ما وراء غزة، ومن المحتمل أن تجذب إيران مباشرة.

وفي علامة أخرى على تداعيات من المواجهة، بدأت بعض شركات التأمين في تجنب تغطية السفن الأميركية والبريطانية ضد مخاطر الحرب عندما تتنقل في البحر الأحمر الجنوبي. وتتجنب العديد من ناقلات النفط والغاز الآن الممر المائي، مما يجبرهم على اتخاذ طريق أطول حول جنوب إفريقيا.

وتم حصر النفط في نطاق ضيق منذ بداية العام، حيث لم تؤد أزمة الشرق الأوسط حتى الآن إلى ضربة مباشر للإنتاج. وسيحصل المتداولون على رؤى مزدوجة في التوقعات في وقت لاحق يوم الأربعاء حيث تصدر منظمة البلدان المصدرة للبترول، أوبك تقييمها الشهري للسوق، فيما تصدر مجموعة صناعة أميركية، تقديراتها لمخزونات النفط الخام.

وتراجعت الأسواق المالية الأوسع نطاقًا بما في ذلك الأسهم بعد بيانات يوم الأربعاء من بكين، والتي أظهرت أن مبيعات التجزئة جاءت دون التوقعات، وان الاستثمارات العقارية استمرت في النضال. وتراجع النفط الخام جنبا إلى جنب مع النحاس وغيرها من السلع الصناعية.

وفي الولايات المتحدة، أدت درجات حرارة المتجمدة إلى كبح عمليات التكرير في مركز المعالجة في تكساس، وأغلقت أكثر من نصف إنتاج النفط في داكوتا الشمالية. وقالت هيئة خط أنابيب داكوتا الشمالية إن ما يصل إلى 650.000 برميل في اليوم خارج الخدمة، ارتفاعًا من 425.000 برميل يوم الاثنين.
وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، أسعار النفط تنخفض وسط ضعف الصين وعدم اليقين بشأن خفض أسعار الفائدة. وقالوا، انخفضت أسعار النفط يوم الأربعاء، في مواجهة ضغوط مستمرة من ارتفاع الدولار وعدم اليقين بشأن أسعار الفائدة الأميركية، في حين أثرت أرقام النمو المخيبة للآمال من الصين، أكبر مستورد، على المعنويات أيضًا.

ومع ذلك، فقد تم إعاقة الخسائر الأكبر في النفط الخام بسبب المخاوف المستمرة بشأن انقطاع إمدادات الشرق الأوسط، مع تصاعد العمل العسكري في المنطقة.

ونما الاقتصاد الصيني أقل بقليل من المتوقع في الربع الرابع، حيث واصل أكبر مستورد للنفط في العالم مواجهة التعافي البطيء بعد كوفيد19-. وفي حين أن الناتج المحلي الإجمالي لا يزال يتجاوز الهدف الحكومي البالغ 5 % لعام 2023، فإن الارتفاع كان مدفوعًا إلى حد كبير بقاعدة أقل للمقارنة من عام 2022، عندما نما الاقتصاد بنحو 3 %.

وتحدد قراءة الأربعاء نغمة ضعيفة للنمو الاقتصادي الصيني في عام 2024، مما يشير إلى ضعف الشهية للخام في الأشهر المقبلة. وفي حين أن واردات النفط الصينية لا تزال تسجل مستويات قياسية في عام 2023، فقد شهدت وتيرة نموها تباطؤًا قرب نهاية العام، وسط ارتفاع مستويات المخزون.

وأثرت قوة الدولار أيضًا على أسعار النفط، حيث تسارعت العملة الأميركية إلى أعلى مستوى خلال شهر بعد أن قلل مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي من التوقعات بتخفيض مبكر لأسعار الفائدة من قبل البنك المركزي.

وقال محافظ بنك الاحتياطي الفيدرالي كريستوفر والر إن البنك ليس في عجلة من أمره لخفض أسعار الفائدة مبكرًا، نظرًا لأن الاقتصاد الأميركي ظل مرنًا نسبيًا على المدى القريب. ويضر ارتفاع الدولار بالطلب من خلال جعل النفط الخام أكثر تكلفة بالنسبة للمشترين الدوليين. ويمثل احتمال رفع أسعار الفائدة لفترة أطول أيضا توقعات أضعف للطلب على النفط، نظرا لأن النشاط الاقتصادي عادة ما يبرد في بيئة ترتفع فيها أسعار الفائدة.

وينصب التركيز الآن على بيانات مبيعات التجزئة والإنتاج الصناعي الأميركية، المقرر صدورها في وقت لاحق اليوم، لمزيد من الإشارات حول أكبر اقتصاد في العالم. ولا تزال التوترات في البحر الأحمر قائمة. ومع ذلك، كانت الخسائر الأكبر في النفط الخام محدودة بسبب احتمال انقطاع الإمدادات في الشرق الأوسط، مع تصاعد العمل العسكري في المنطقة.

وأدت الاضطرابات في البحر الأحمر إلى ابتعاد العديد من مشغلي الشحن عن المنطقة وبدلاً من ذلك سلكوا طريقًا أطول حول رأس الرجاء الصالح - والذي من المتوقع أن يؤخر تسليم النفط إلى أوروبا وآسيا.

وكان الصراع في الشرق الأوسط نقطة دعم رئيسية لأسعار النفط خلال الشهرين الماضيين، حيث يتجه المتداولون نحو الأسواق الأوروبية والآسيوية الأكثر تشددًا بسبب الاضطرابات. لكن التجار يبحثون الآن عن إشارات أوضح على أن الصراع يحد من الإمدادات، بالنظر إلى أن الولايات المتحدة والعديد من أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول شهدوا زيادة في الإنتاج في ديسمبر. وانخفضت أسعار النفط نحو 10 % في 2023 إذ طغت المخاوف بشأن تباطؤ الطلب على أي تخفيضات محتملة في الإمدادات. وقد أدت تخفيضات الإنتاج من قبل تحالف أوبك + إلى إرباك الأسواق إلى حد كبير، حيث من المتوقع الآن أن تكون إمدادات النفط الخام أقل مما كان متوقعًا في البداية في أوائل عام 2024، باستثناء أي اضطرابات أخرى في الشرق الأوسط. وفي الشهر الماضي، تعهد تحالف أوبك+، بخفض الإنتاج 2.2 مليون برميل يوميا في الربع الأول من 2024. وأشار محللو سيتي، إلى أنه «يبدو أن عام 2025 سيفرض المزيد من التحديات على أوبك +، حيث يلوح فائض كبير في الأفق على الرغم من تخفيضات الإنتاج المتدة». وقالوا إن أسواق النفط العالمية من المرجح أن تتحول إلى فائض قدره 1.2 مليون برميل يوميا في المتوسط، على افتراض أن أوبك+ ستبدأ في تقليص تخفيضات الإنتاج تدريجيا في النصف الثاني من عام 2025.

أسواق النفط تتكيف مع اضطرابات البحر الأحمر في الأجل القصير

الرياض

قال أمين الناصر الرئيس التنفيذي لشركة النفط السعودية العملاقة أرامكو إن أسواق النفط العالمية ستتكيف مع الاضطرابات في البحر الأحمر في الأجل القصير إلا أن استمرار الهجمات التي يشنها الحوثيون على السفن لمدة أطول ستؤدي إلى نقص عدد الناقلات بسبب طول الرحلات وتأخير الإمدادات.

وقال الناصر لرويترز إنه يتوقع أن تشهد سوق النفط قلة في المعروض بعد أن سحب المستهلكون 400 مليون برميل من المخزونات في العامين الماضيين، وهو ما جعل الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى أوبك المصدر الرئيس للإمدادات المطلوبة لتلبية الطلب المتزايد.

وأجبرت هجمات الحوثيين في اليمن على السفن في البحر الأحمر الكثير من الشركات على تحويل مسار الشحنات حول أفريقيا. ويقول الحوثيون المتحالفون مع إيران إن الهجمات تأتي تضامنا مع الفلسطينيين في الحرب الإسرائيلية المستمرة على غزة.

وقال الناصر في مقابلة على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي في منتجع دافوس السويسري هذا الأسبوع «إن كنا نتحدث عن الأجل القصير، فقد تكون الناقلات متاحة... لكن في الأمد الطويل قد تكون هناك مشكلة... ستكون هناك حاجة لمزيد من الناقلات وسيتعين عليها أن تقطع رحلة أطول». وأوقفت بعض سفن الحاويات رحلاتها مؤقتا أو حولت مسارها بعيدا عن البحر الأحمر المؤدي إلى قناة السويس، أسرع طريق شحن بحري من آسيا إلى أوروبا، حيث يمر نحو 12 بالمئة من حركة الشحن العالمية. ويضيف الطريق البديل حول أفريقيا عبر رأس الرجاء الصالح يستغرق 10 إلى 14 يوما لزمن الرحلة.

وذكر الرئيس التنفيذي لأرامكو أن الشركة يمكنها تجنب مضيق باب المندب القريب من اليمن عبر خط أنابيب يربط منشآتها النفطية الشرقية بالساحل الغربي، ما يمكنها من الوصول بسرعة إلى قناة السويس.

وقال الناصر إن بعض المنتجات النفطية قد تضطر إلى الإبحار حول أفريقيا، مضيفا أنه يتوقع ألا يهاجم الحوثيون منشآت أرامكو مجددا في ظل محادثات السلام بين السعودية واليمن.

وتوقع الناصر أن يبلغ الطلب على النفط 104 ملايين برميل يوميا في 2024، ما يعني نموا بنحو 1.5 مليون برميل يوميا بعدما زاد الطلب 2.6 مليون برميل يوميا في 2023.

وأضاف أن نمو الطلب وانخفاض المخزون، سيساعدان في تقليل حجم المعروض. وأشار الناصر إلى انكماش المخزون عالميا إلى الحد الأدنى لمتوسط خمس سنوات بعد استهلاك نحو 400 مليون برميل من احتياطيات الحقول البحرية والبرية على مدى العامين الماضيين.

وأضاف «الحل الوحيد المتاح حاليا هو الطاقة الفائضة التي تبلغ نحو 3.5 بالمئة عالميا. ومع ارتفاع الطلب، ستُستخدم تلك الطاقة ما لم يكن هناك معروض إضافي».

وقال الناصر إنه لا يستطيع توقع موعد وصول الطلب على النفط إلى ذروته أو استقراره، مع انتقال استهلاك الوقود الأحفوري من الدول المتقدمة إلى الدول النامية التي تزداد ثراء.

وأوضح «يوجد نمو جيد والطلب جيد للغاية في الصين».

واستثمرت أرامكو في مصافي التكرير الصينية، وشملت الاستثمارات الاتفاق على توريد النفط الخام إلى المصافي، وتجري الشركة محادثات لضخ استثمارات جديدة، مع التركيز على منتجات البتروكيمياويات.

وأضاف الناصر «لا توجد الكثير من المصافي المتكاملة في العالم. وتقدم الصين هذه الفرصة، ومن المتوقع أن ينمو الطلب على البتروكيماويات، ولذلك فهي سوق جذابة».

196 دولة تشارك في «كوب 16» للبحث عن حلولٍ لتدهور الأراضي والجفاف

سعيد المبارك

الرياض

أكَّد وكيل وزارة البيئة والمياه والزراعة للبيئة د. أسامة فقيها، أن إيجاد حلول لتدهور الأراضي والجفاف مسؤولية جماعية تشمل صناع القرار، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني.

وأوضح د. فقيها، أن المملكة ستستضيف 196 دولة ستشارك في مؤتمر «كوب 16» هذا العام دعمًا لأهدافها في تعزيز التعاون الدولي وإيجاد حلول لاستصلاح الأراضي الزراعية وإعادة تأهيل المتدهورة، والحد من الجفاف، مؤكدًا أن «الكل متضرر ويجب على الجميع أن يكون جزءًا من الحل».

وقال فقيها خلال مشاركته في المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس» في سويسرا، إن 99 ٪ من الغذاء مصدره الأراضي، 75 ٪ من المياه العذبة في العالم يساهم الغطاء النباتي في تجميعها، وكذلك 99 ٪ من التنوع الأحيائي البري يوجد في مناطق الغابات والمراعي، وتدهور الأراضي يفقد العالم هذا التنوع، إذ لا نستطيع الفصل بين المحيط والأرض والمناخ.

وأضاف وكيل الوزارة للبيئة، أن نسبة الكربون المخزنة في الغطاء النباتي والتربة تمثل ثلاثة أضعاف الكربون الموجود في الغلاف الجوي ويأتي في المرتبة الثانية بعد المحيطات، وتدهور الأراضي يتسبب في إطلاق الكربون في الغلاف الجوي مما يؤدي إلى زيادة آثار الجفاف والتغير المناخي، ويتسبب في زيادة حالات النزوح بين سكان الأرض.

وأوضح فقيها أنه خلال الـ 500 عام الماضية مليارا هكتار من الأراضي في العالم تدهورت بدرجات متفاوتة بينما في الـ 25 عامًا المقبلة سنشهد تدهور ضعف هذه الكمية، وبحلول عام 2050 م سنفقد ما بين 5.5 إلى 6 مليارات هكتار في حال عدم اتخاذ اجراءات للحد من ذلك.

وأضاف فقيها أن ايجاد حلول فعالة لتدهور الاراضي والجفاف هي مسؤولية عالمية تشمل واضعي القوانين والقطاع الخاص والمؤسسات المالية والجمعيات غير الربحية، مشيرًا إلى أن استثمارات القطاع الخاص في الحلول المبنية على الطبيعة تبلغ 5 ٪ فقط، بينما يأتي 50 ٪ من متوسط الدخل العالمي من رأس المال الطبيعي، ورغم ذلك لا يوجد اهتمام كبير للمحافظة على الأراضي.

أسعار النفط بين مخاوف العزوف عن المجازفة ومخاطر الإنتاج في داكوتا الشمالية

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

تواصل أسعار النفط تقلباتها، مع تسبب معنويات العزوف عن المخاطرة في الضغط على الأسعار، مقابل دعم صعودي مستمد من مخاطر الإنتاج في داكوتا الشمالية وتوترات البحر الأحمر.

وأدى ارتفاع الدولار إلى الحد من الطلب على الخام المقوم بالعملة الأمريكية، لكن تزايد مخاطر تعطل الإمدادات وسط الصراع المحتدم في الشرق الأوسط حد من الخسائر.

ويستمر إنتاج النفط الأمريكي في تجاوز تخفيضات الإنتاج العالمية من تحالف «أوبك +»، كما من المتوقع أن يرتفع إنتاج النفط الخام في أمريكا الشمالية بشكل أكبر مع زيادة منتجي النفط الكنديين الإنتاج بفعل اقتراب خط أنابيب ترانس ماونتن من الاكتمال.

ويقول مختصون ومحللون نفطيون، «إن آفاق الطلب جيدة، خاصة بعدما بلغت واردات الصين من النفط 11.28 مليون برميل يوميا في العام الماضي بزيادة 11 في المائة عن مستواها السابق في العام قبل الماضي، مدفوعا بالطلب القوي على الوقود في الداخل والخارج».

ونوه المختصون بأن أنشطة تخزين النفط الكبيرة وصادرات الوقود في الصين خاصة إلى أوروبا بعد الحظر الروسي، تسلطان الضوء على ديناميكيات الطلب المحلية والدولية.

وأشاروا إلى ارتفاع الأسعار نسبيا مع انخفاض الإنتاج في ثاني أكبر حوض للصخر الزيتي في الولايات المتحدة بما يصل إلى 650 ألف برميل يوميا وتكثيف الحوثيين هجماتهم، ومع ذلك لا تزال الأسعار في نطاق تداول محدود، واستقرت العقود الآجلة لخام برنت على ارتفاع طفيف.

ولفتوا إلى أن إمدادات النفط الخام الفعلية لم تتأثر خاصة بعد اعلان شركة شيفرون أن الشركة لم تقم بإجراء تغييرات «جوهرية» على طرق الشحن، مشيرين إلى أن اندلاع التوترات في أكتوبر الماضي أضاف علاوة مخاطر الحرب إلى النفط الخام، لكن ذلك تضاءل بعد بضعة أسابيع.

وفي هذا الإطار، ذكر لـ«الاقتصادية» مارتن جراف مدير شركة إنرجي شتايرمارك النمساوية للطاقة أن الهجوم الذي قادته الولايات المتحدة في اليمن، ردا على الضربات المستمرة على السفن، أدى إلى تفاقم التوترات في السوق النفطية، مشيرا إلى تأكيد «سيتي جروب» أن الضربات الأمريكية البريطانية على الأرجح لن تؤدي إلى اتجاه صعودي كبير.

وأشار إلى أن مراقبة بيانات الصين للتعرف على الاتجاه الذي تتجه إليه أسعار النفط أصبحت بالفعل ممارسة معتادة بين المحللين حيث تقود الصين بالفعل الطلب العالمي على النفط وهي أكبر مستورد وثاني أكبر مستهلك للسلع الأكثر تداولا في العالم.

من جانبه، أوضح لـ«الاقتصادية» سلطان كورالي المحلل الألباني ومختص شؤون الطاقة والمصارف، أن زيادات غير متوقعة في إنتاج روسيا أربكت حسابات السوق وضغطت هبوطيا على الأسعار، مشيرا إلى حدوث تقلص نسبي في امتثال روسيا لتخفيضات الإنتاج التي اتفقت عليها في اجتماع «أوبك +» الأخير العام الماضي، مع وصول النفط الخام الروسي المنقول بحرا إلى ما يقرب من 3.43 مليون برميل يوميا.

وأبرز أهمية عودة مؤشر الدولار إلى مستوى قوي، مع فوز الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترمب في ولاية أيوا، ما أدى إلى ارتفاع كبير في قيمة الدولار، كما تنامت قوة الدولار أكثر مع تراجع بنك الاحتياطي الفيدرالي عن تعليقاته الحذرة السابقة، وفي ظل اتجاه لبقاء أسعار الفائدة ثابتة لفترة أطول.

من ناحيته، أوضح لـ«الاقتصادية» جوران جيراس مساعد مدير بنك زد إيه إف في كرواتيا، أن محركات السوق النفطية كثيرة في المرحلة الراهنة خاصة مع تواصل أعمال المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، الذي شهد صدور عدد لا بأس به من التعليقات الإيجابية من محافظي البنوك المركزية.

ونوه بأن أسعار النفط المحلية في الولايات المتحدة تشهد متغيرات أوسع نطاقا، حيث يواجه إنتاج النفط الصخري الزيتي في باكن انقطاعا، وتحول المصافي إلى كوشينج من أجل استبدال الإمدادات المفقودة من باكين عبر خط أنابيب داكوتا.

بدورها، تقول لـ«الاقتصادية» ليندا تسيلينا مدير المركز المالي العالمي المستدام، «إن زيادات الإنتاج الروسي ضغطت هبوطيا على الأسعار وتضر بالفعل بالتوازن بين العرض والطلب»، مشيرة إلى أن اتجاه انخفاض الأسعار جاء مع حصول المصافي والمشترين على ترف اختيار أرخص منتج للشراء منه في سوق مكتظة بالبائعين.

وأضافت أن «إنتاج النفط الخام الأمريكي شهد أيضا ارتفاعات قوية، وإن كان مع بعض الانخفاضات في بعض المناطق، لكن نموا إجماليا قويا رصدته السوق بالفعل، كما من المتوقع أن يرتفع إنتاج النفط الخام الكندي مع اقتراب مشروع ترانس ماونتن من الاكتمال».

وأشارت إلى أن إنتاج النفط في ألبرتا وصل إلى مستوى قياسي في نوفمبر بلغ 4.2 مليون برميل يوميا بزيادة قدرها 8.8 في المائة عن الشهر السابق، وبالمقارنة أنتجت ألبرتا ما متوسطه 3.8 مليون برميل يوميا خلال الـ11 شهرا الأولى من 2023.

من ناحية أخرى فيما يخص الأسعار، تراجعت أسعار النفط، بعد أن أدى ارتفاع الدولار إلى الحد من الطلب على الخام المقوم بالعملة الأمريكية، لكن تزايد مخاطر تعطل الإمدادات وسط الصراع المحتدم في البحر الأحمر حد من الخسائر.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 36 سنتا بما يعادل 0.5 في المائة إلى 77.93 دولار للبرميل. وهبطت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 43 سنتا بما يعادل 0.59 في المائة إلى 71.97 دولار للبرميل.

وارتفع خام برنت بشكل طفيف، بينما انخفض خام غرب تكساس الوسيط، لكن الصراع المستمر في البحر الأحمر زاد المخاوف من اضطرار الناقلات إلى تغيير مسارها لتجنب المنطقة، ما أدى إلى زيادة التكاليف ومقدار الوقت اللازم للتسليم.

وحامت عقود مؤشر الدولار الأمريكي بالقرب من أعلى مستوى خلال شهر يوم الأربعاء، بعد تعليقات مسؤولي الفيدرالي الأمريكي التي تعارض التوقعات بخفض أسعار الفائدة بشكل كبير. ويؤدي ارتفاع الدولار إلى تقليص الطلب على النفط المقوم بالدولار بالنسبة إلى المشترين الذين يدفعون بعملات أخرى.

وعلقت شركة النفط البريطانية الكبرى «شل» الشحنات عبر البحر الأحمر بعد بدء الضربات الأمريكية والبريطانية، لكن شركة شيفرون الأمريكية المنتجة أبقت على مساراتها في البحر الأحمر.

من جانب آخر، تراجعت سلة خام أوبك وسجل سعرها 79.16 دولار للبرميل يوم الثلاثاء بدلا من 79.17 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول أوبك، «إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق ثاني انخفاض عقب ارتفاعات سابقة، وإن السلة كسبت نحو دولار واحد مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي، الذي سجلت فيه 78.21 دولار للبرميل».

«أرامكو» توسع برنامج رأس المال الجريء العالمي بضخ 4 مليارات دولار

الاقتصادية

خصصت شركة أرامكو السعودية، مبلغا إضافيا قدره 4 مليارات دولار لذراعها العالمي لرأس المال الجريء، «أرامكو فينتشرز»، ما يرفع إجمالي مخصصات استثماراتها من 3 مليارات إلى 7 مليارات دولار.

وسيرفع ذلك إجمالي تخصيص رأس المال الجريء لأرامكو السعودية إلى 7.5 مليار دولار، الذي يشمل أيضا صندوق رأس المال الجريء «واعد فينتشرز» بقيمة 500 مليون دولار الذي يركز على منظومة الشركات الناشئة في المملكة.

وقال أحمد الخويطر النائب التنفيذي للرئيس للتقنية والابتكار في أرامكو «يمثل الابتكار عنصرا أساسا في معالجة بعض التحديات الرئيسة التي تواجه العالم اليوم، بما في ذلك تحول الطاقة، ومن خلال فينتشرز، نهدف إلى دعم الرياديين ذوي الطموحات الكبيرة، والمساعدة في تحقيق أفكارهم على أرض الواقع، عبر ضخ 4 مليارات دولار من التمويل على مدى الأعوام الأربعة المقبلة، فإننا نعتزم توفير الدعم المالي اللازم للارتقاء بالحلول التي تحدث الفارق إلى مستوى أعلى، وهذا سيوفر زخما مهما للشركات في مراحل مختلفة من التطوير حول العالم، كما يسهم أيضا في تحقيق أهداف أرامكو على المدى البعيد».

وقبل التوسعة، أدارت أرامكو فينتشرز ثلاثة صناديق، هي: صندوق رقمي صناعي تبلغ قيمته حاليا 500 مليون دولار، ويستثمر في تقنيات ذات أهمية استراتيجية لأرامكو، وصندوق (Prosperity7)، الذي بلغ رأسماله مليار دولار، ويستثمر في مشاريع التقنية المتقدمة خارج قطاع الطاقة، وصندوق الاستدامة، الذي بلغ 1.5 مليار دولار، ويستثمر في الشركات الناشئة التي لديها القدرة على دعم طموح أرامكو للتحقيق في المسببة للاحتباس الحراري في النطاقين (1 و2) عبر أصولها التي تملكها وتديرها بالكامل بحلول 2050.

أمين عام «أوبك»: الطلب على النفط سيبدد توقعات الوصول إلى الذروة

الشرق الأوسط

قال الأمين العام لمنظمة «أوبك»، هيثم الغيص، إن توقعات اتجاه الطلب على النفط نحو الذروة سيتضح خطؤها، تماماً كما حدث مع تكهنات سابقة بوصول العرض إلى ذروته.

وأوضح الأمين العام لـ«أوبك» في مقال نُشر على الموقع الإلكتروني للمنظمة تحت عنوان «تاريخ القمم غير المحققة»: «في نهاية المطاف، لم يحدث قط أن بلغ معروض النفط ذروة معينة، وتوقعات وصول الطلب إلى ذروته تسير على المنوال نفسه. فلم تظهر ذروة الطلب على النفط في أي توقعات موثوقة ومتماسكة سواء على المدى القصير أو المدى المتوسط».

وكانت جهات عديدة قد توقعت أن الطلب على النفط سيبلغ ذروته في الأعوام المقبلة، مع تحول الدول إلى الاعتماد على الطاقة المتجددة والسيارات الكهربائية، في إطار جهودها لتجنب التغير الكارثي في مناخ الكرة الأرضية. فيما تتوقع وكالة الطاقة الدولية وصول الطلب إلى ذروته قبل نهاية العقد الحالي.

وقال الغيص في مقاله: «ظهرت فكرة ذروة إمدادات النفط، أو ما يسمى ذروة النفط، في وقت مبكر من 1880، مع توقع البعض استنفاداً يلوح في الأفق في الولايات المتحدة بسبب زوال حقول النفط في بنسلفانيا. ومع ذلك، كان إنتاج النفط الأميركي والعالمي لا يزال يزداد بعد أكثر من 70 عاماً، عندما اكتسبت نظرية ذروة النفط للجيولوجي ماريون كينغ هوبرت قوة جذب في عام 1956».

وأضاف: «توقع هوبرت ذروة عالمية في إنتاج النفط الخام نحو عام 2000 عند مستوى نحو 34 مليون برميل يومياً. في الواقع، تم الوصول إلى هذا المستوى في عام 1967 وكان إنتاج النفط الخام العالمي أكثر من 65 مليون برميل يومياً بحلول نهاية القرن».

وأشار إلى أن المناقشات حول ذروة إمدادات النفط عادت إلى الظهور مرة أخرى في 1990 و2000؛ حيث ذكر الجيولوجي كولين كامبل في أواخر 1990 أن إنتاج النفط العالمي سيبلغ ذروته في نحو 2004 أو 2005، وبعد ذلك سيتعين على العالم الاعتماد على النفط المتضائل باستمرار والأكثر تكلفة، مع عواقب وخيمة على الاقتصاد العالمي.

في عام 2006، قال ممول النفط ماثيو سيمونز، إن إنتاج النفط العالمي ربما بلغ ذروته في عام 2005.

افتراضات خاطئة

وقال الغيص «على مر التاريخ، تم نقل التنبؤات المتكررة لذروة إمدادات النفط مراراً وتكراراً إلى المستقبل، وعلى مستويات أعلى من أي وقت مضى... كانت تنبؤات ذروة العرض السابقة بعيدة عن الهدف؛ حيث تم تضليلها من خلال الافتراضات الخاطئة حول حجم قاعدة الموارد القابلة للاسترداد، والتقليل من تأثير التقدم التكنولوجي وسعة الحيلة العامة للصناعة».

أضاف: «في عام 2024، تستمر إمدادات النفط في التوسع، مدفوعة بتحسين الاقتصاد والتقدم المستمر في التكنولوجيا التي ساعدت على خفض التكاليف وفتح آفاق جديدة وإضافة احتياطيات جديدة. علاوة على ذلك، لا توجد مخاوف بشأن قاعدة الموارد المتاحة، وهي كبيرة بما يكفي لهذا القرن وما بعده».

ولفت الغيص إلى أنه «اليوم، هناك القليل من الحديث عن ذروة العرض، مع تحول التركيز إلى ذروة الطلب على النفط، حيث ينوه بعض المتنبئين بالسياسات النظرية، التي قررت أن النفط لا ينبغي أن يكون جزءاً من مستقبل الطاقة المستدامة، كما هو الحال مع ذروة النقاش إمدادات النفط، بألا ننسى الدور الذي يمكن أن تلعبه التكنولوجيات في المساعدة على تقليل الانبعاثات والأهمية العالمية للنفط بوصفه مورداً آمناً ومتاحاً؟».

وتابع الغيص في مقاله: «أشار تقرير سيتي بنك من عام 2013، بعنوان: نمو الطلب العالمي على النفط – النهاية قريبة، إلى أن نمو الطلب على النفط قد يرتفع في وقت أقرب بكثير مما كان متوقعاً في السوق. ومع ذلك، كان الطلب على النفط في عام 2012 أقل من 90 برميل يومياً، في حين أن الطلب اليوم أعلى من 100 برميل يومياً. كما تجاوز مستوى الطلب اليوم مستويات ما قبل كوفيد - 19؛ حيث أشار بعض المتنبئين في بداية الوباء إلى أن مستويات الطلب على النفط لن تتجاوز مرة أخرى تلك التي شهدها عام 2019».

وقال: «في عام 2023، أكدت وكالة الطاقة الدولية أنها شهدت ذروة الطلب العالمي على النفط قبل نهاية هذا العقد ودعت إلى وقف الاستثمارات النفطية الجديدة. كان هذا على الرغم من أن وكالة الطاقة الدولية سلطت الضوء قبل بضع سنوات فقط على أن العالم سيظل بحاجة إلى النفط لسنوات قادمة والتأكيد على أهمية الاستثمار في هذا القطاع». وأضاف: «اليوم، ما هو واضح هو أن ذروة الطلب على النفط لا تظهر في أي توقعات موثوقة وقوية على المديين القصير والمتوسط. على سبيل المثال، لنأخذ 2023 و2024؛ في أوبك، نرى نمو الطلب على النفط من 4.7 مليون برميل يومياً على مدى هذين العامين، مع توقع إيساي أكثر من 4 ملايين برميل يومياً أيضاً، وريستاد وأرغوس قريبتان من هذا المستوى. حتى وكالة الطاقة الدولية ترى نمواً قدره 3.4 مليون برميل خلال الفترة 2023 - 2024».

وأوضح الغيص أنه «بالنظر إلى اتجاهات النمو هذه، من الصعب رؤية ذروة الطلب على النفط بحلول نهاية العقد، على بعد ست سنوات فقط».

وقال: «هناك العديد من الأسباب وراء ذلك. على سبيل المثال، التراجع من جانب السكان الذين يفهمون الآثار المترتبة على أجندات سياسات صافي الانبعاثات الصفرية الطموحة وغير الواقعية، وإعادة صناع السياسات تقييم نهجهم في مسارات التحول في مجال الطاقة، والتصنيع الأسرع في البلدان النامية؛ حيث نشهد ظهور طبقة متوسطة أكبر، وتوسع في خدمات النقل، وزيادة الطلب على الطاقة والحصول عليها».

أضاف: «ونحن نرى هذه الاتجاهات تتطور أكثر على المدى الطويل، كما يفعل بعض المتنبئين الآخرين. في توقعات النفط العالمية لمنظمة أوبك لعام 2023، نرى أن الطلب يصل إلى 116 برميلاً يومياً بحلول عام 2045. ففي نهاية المطاف، يشكل النفط الخام ومشتقاته حضوراً مستمراً في حياتنا اليومية، فهو يجلب منتجات يومية حيوية، ويساعد في تحقيق أمن الطاقة والحصول على الطاقة بطريقة متاحة على نطاق واسع وبأسعار معقولة».
أضاف: «وعلاوة على ذلك، فإن التحسينات التكنولوجية لا تسمح لنا بإيجاد موارد جديدة فحسب، بل تمكننا أيضاً من اتخاذ خطوات كبيرة في الحد من الانبعاثات، كما يتضح من توافر أنواع الوقود النظيف، والكفاءات والتكنولوجيات المحسنة مثل احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه، وإزالة ثاني أكسيد الكربون والاحتجاز المباشر للهواء».

وختم قائلاً: «وفي نهاية المطاف، لم نصل إلى ذروة المعروض من النفط قط، كما أن التنبؤات بذروة الطلب على النفط تتبع اتجاهاً مماثلاً، مراراً وتكراراً، تحدى النفط التوقعات فيما يتعلق بالقمم. ويشير المنطق والتاريخ إلى أنه سيستمر في القيام بذلك. كل ذلك يؤكد ضرورة إدراك أصحاب المصلحة للحاجة إلى استمرار الاستثمار في صناعة النفط، اليوم، وغداً، وبعد عقود عديدة في المستقبل».

«أوبك» تبقي على توقعاتها للطلب على النفط في 2024 الشرق الأوسط

أبقت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، على توقعاتها بنمو قوي نسبياً في الطلب العالمي على النفط عند 2.2 مليون برميل يومياً خلال 2024، وقالت إن عام 2025 سيشهد زيادة «قوية» في استهلاك النفط بقيادة الصين والشرق الأوسط.

وقالت «أوبك» في تقريرها الشهري، الأربعاء، إن الطلب العالمي على النفط سيرتفع بمقدار 1.85 مليون برميل يومياً في عام 2025، كما توقعت نمو الطلب بمقدار 2.25 مليون برميل يومياً خلال العام الحالي، وهي التوقعات نفسها للشهر الماضي.

وأبقت المنظمة على توقعها بأن يحقق الاقتصاد العالمي نمواً «قوياً» عند 2.6 في المائة في 2024 قبل أن ينمو بنسبة 2.8 في المائة في 2025.

وذكرت أن الطلب على نفطها سيبلغ 28.5 مليون برميل يومياً في 2024 بزيادة 0.8 مليون برميل يومياً عن مستواه التقديري في 2023، على أن يواصل الارتفاع إلى 29 مليون برميل يومياً في 2025.

وقالت إن إنتاج المنظمة من النفط ارتفع إلى 26.7 مليون برميل يومياً في ديسمبر (كانون الأول) الماضي بالمقارنة مع 26.63 مليون برميل يومياً في الشهر السابق؛ وفقاً للمصادر الثانوية المتاحة.

وخفضت «أوبك» توقعها لنمو إمدادات الخام من خارج المنظمة قليلاً إلى 1.3 مليون برميل يومياً في 2024 لتبلغ 70.4 مليون برميل يومياً في المتوسط، على أن تواصل النمو بالوتيرة نفسها في 2025 إلى 71.7 مليون برميل يوميا.

وأشارت إلى أن إنتاج الدول غير الأعضاء بالمنظمة نما 2.1 مليون برميل يوميا إلى 69.1 مليون برميل يوميا في عام الماضي.

وتوقعت المنظمة أن يبلغ الاستثمار الرأسمالي في قطاع المنبع بالدول غير الأعضاء 473 مليار دولار في 2025 بانخفاض طفيف عن الإنفاق المتوقع في 2024.

«فيتول» تتوقع تزايد الضغوط على أسعار النفط عند وقف السعودية خفض الإنتاج الطوعي

اقتصاد الشرق

تتوقع «فيتول»، أكبر مجموعة خاصة لتجارة النفط في العالم، إنهاء المملكة العربية السعودية خفضها الطوعي لإنتاج الخام في وقت لاحق من هذا العام، مما سيضع ضغوطاً هبوطية على الأسعار.

التزمت السعودية بخفض مليون برميل يومياً خلال الربع الأول من 2024، تماشياً مع خفض كميات مماثلة من أعضاء تحالف «أوبك+» الآخرين، لكن المحللين يشككون فيما إذا كانت هذه التخفيضات ستتحقق على أرض الواقع.

بن مارشال، الرئيس التنفيذي لشركة «فيتول» في الأميركتين، رجح خلال مؤتمر لجمعية النفط المستقلة الأميركية في هيوستن يوم الأربعاء، أن أكبر دولة مُصدرة للنفط في العالم قد تُبقي على هذه التخفيضات خلال النصف الأول من العام الحالي قبل استئناف زيادة الإنتاج "ببطء".

وأضاف: «ستحتاج سوق النفط إلى إيجاد طريقة أخرى لاستعادة توازنها خلال الأشهر الستة المقبلة أو سينفد صبر السعوديين ونواجه مزيداً من الضغوط النزولية للأسعار في السوق. هناك الكثير من الإحباط داخل المملكة لأنها تتحمل العبء الأكبر من تخفيضات التحالف».

هل تتراجع أسعار النفط في 2024؟

منذ نهاية نوفمبر الماضي، تراجع سعر خام برنت بنحو 6% بعدما وافقت منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاؤها على تخفيضات جديدة في الإنتاج، رغم تصاعد توترات الشرق الأوسط. ويرى التحالف أن الطلب القوي هذا العام سيدعم الأسعار، ولكن حتى الآن لا توجد أدلة تذكر على حدوث انتعاش من شأنه أن يدفع النفط الخام إلى الارتفاع فوق عتبة 85 دولاراً للبرميل الذي تستهدفه الدول المنتجة الكبرى. كما هبط الخام الذي يُنظر له كمعيار للسوق العالمية بنسبة 0.5% ليستقر عند 77.88 دولار للبرميل أمس الأربعاء.

تابع مارشال أن المملكة تنتج حالياً قرابة 9 ملايين برميل يومياً، أي نحو مليوني برميل يومياً أقل من طاقتها الإنتاجية. وفي أوائل 2020، دفع الخلاف داخل «أوبك» السعودية إلى إغراق السوق بالنفط الخام، مما دفع الأسعار لفترة وجيزة إلى ما دون الصفر. واستبعد مارشال تكرار هذا السيناريو، «لكن إحباط السعودية يتزايد كل يوم لأن الوضع الحالي لا يناسبها» حسب قوله.

السوداني: خلافات المدفوعات تعطل تشغيل خط نفط العراق إلى تركيا

اقتصاد الشرق

قال رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني إن خط أنابيب النفط الحيوي الذي أُغلق منذ ما يقرب من 10 أشهر، لا يزال يواجه تأخيراً إضافياً في تشغيله بسبب الخلافات مع المنتجين حول المدفوعات.

يشكّل التعويض عن التكاليف أحدث مشكلة تضرب خط الأنابيب الذي يمتد من شمال العراق إلى تركيا، والذي أدى إغلاقه إلى خسارة إيرادات بقيمة حوالي مليار دولار شهرياً بالنسبة إلى حكومة إقليم كردستان الذي يتمتع بحكم شبه ذاتي، وللشركات العاملة في المنطقة. وأدى إغلاق الخط إلى حجب ما يقرب من نصف مليون برميل من النفط الخام يومياً عن الأسواق العالمية، في وقت تتوافر فيه إمدادات وفيرة من أماكن أخرى.

قال السوداني في مقابلة أمس الثلاثاء على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي في «دافوس»، إن شركات النفط «تعاني مشكلة بشأن تكلفة إنتاج البراميل». وأشار إلى أن الأمر تجري مناقشته، ولكن لا يوجد حل محدد حتى الآن.

لم يرد المتحدث باسم اتحاد صناعة النفط في كردستان، وهي المجموعة التي تمثل الشركات، على طلب للتعليق حول الأمر.

إغلاق بحكم محكمة

أغلقت تركيا خط الأنابيب في مارس بموجب قرار تحكيمي بدفع تعويضات للعراق بقيمة 1.5 مليار دولار عن نقل النفط عبر الخط دون موافقة بغداد. وفي أكتوبر الماضي، قالت أنقرة، التي زعمت أن الخط مُغلق لأنه يحتاج إلى إصلاحات بعد زلزالين مدمرين في فبراير الماضي، إنه جاهز للتشغيل، والأمر متروك للعراق لاستئناف تدفق النفط.

لكن التقدم في هذا الصدد كان بطيئاً. ومع ذلك، فقد ساعد انخفاض العرض العراق على الاقتراب من سقف الإنتاج الذي حدده تحالف «أوبك+».

يحظى العراق بسجل غير مكتمل في ما يتعلق بتنفيذ الحصص وسط احتياجات مالية مُلحّة، سوف يتعين عليه خفض الإنتاج بنحو 300 ألف برميل يومياً لتحقيق هدفه الجديد لشهر يناير. ذكرت «أرغوس» خلال الأسبوع الجاري أن بغداد طلبت من إقليم كردستان خفض الإنتاج بشكل أكبر للوفاء بحدود الإنتاج من «أوبك+». سوف يسمح انخفاض الإنتاج من الشمال الذي يتمتع بحكم شبه ذاتي للحقول التي تسيطر عليها الحكومة الفيدرالية في أماكن أخرى بالحفاظ على الإمدادات.

لكن شركات النفط في كردستان قالت في ديسمبر الماضي إنها مستعدة لمناقشة عودة الإمدادات عبر خط الأنابيب. ولديها حالياً عقود إنتاج مع كردستان لا تعترف بها بغداد، لأنها تقول إن حكومة إقليم كردستان ليست لها حقوق في النفط.

قال السوداني الشهر الماضي إن الحكومة الفيدرالية تدرس تعديل ميزانيتها، مما سيمكّن بغداد من دفع مستحقات شركات النفط العالمية العاملة في كردستان.

نشطاء يتوقعون فشل قمة المناخ كوب 29 بعد اختيار أذربيجان لاستضافتها

حياة حسين

الطاقة

عدَّ بعض نشطاء البيئة والسياسيين اختيار أذربيجان لاستضافة قمة المناخ كوب 29 مؤشرًا على فشل جديد قادم لهذا الحدث الأممي الدولي، إذ إنها ثالث دولة يعتمد اقتصادها بنسبة كبيرة على الوقود الأحفوري تحظى بالمهمة، بعد مصر والإمارات.

واستضافت مدينة شرم الشيخ المصرية قمة المناخ كوب 27 في عام 2022، في حين عُقِدت قمة المناخ كوب 28 في دبي بالإمارات العام الماضي (2023)، وكانت روسيا ذات اليد العليا في أسواق النفط والغاز العالمية، حتى بعد غزوها لأوكرانيا، وفرض عقوبات غربية عديدة عليها، قد عرقلت الموافقة على استضافة بلغاريا للقمة، وفق تقرير اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

وقبل انتهاء قمة المناخ كوب 28، اختيرَت أذربيجان لاستضافة قمة المناخ كوب 29، «ورغم وجود كثير من العوامل التي تثير القلق نحو احتمالات فشل القمة، فإن أذربيجان قادرة على استغلال الفرصة وإثبات خطأ المتشككين»، وفق مقال لخبير أسواق المال فيكتور تكيييف.

حق النقض

اختيرَت أذربيجان لتستضيف قمة المناخ كوب 29، التي تُعقَد نهاية العام الجاري (2024)، بعد استعمال روسيا حق النقض ضد استضافة بلغاريا لها، وهي من البلدان التي كانت قد اعترضت على غزو موسكو كييف في فبراير/شباط 2022، وفق مقال لخبير أسواق المال وفق مقال لخبير أسواق المال فيكتور تكيييف، نُشر الأسبوع الماضي في «إنرجي تراكر آسيا».

وأوضح الكاتب أن أذربيجان لديها فرصة فريدة للعمل من خلال قمة المناخ على عدد من الإجراءات، مثل: زيادة التمويل للفئات الأكثر هشاشة، وتسريع خطى التخلص التدريجي من الفحم، والحث على أهداف أكثر طموحًا.

ويرى الكاتب -في مقاله الذي اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة- أن قمة المناخ كوب 29 ستكون محورية، ففي الوقت الذي تكون فيه الدول ملزمة بتقديم خطط علاج تغير المناخ المحدثة، أو إسهاماتها الوطنية، ستسعى الدولة التي ترأس القمة لممارسة ضغوط على الدول لوضع سياسات مناخية أكثر طموحًا، وتعهدات بالتمويل.

وقال الكاتب: «إن الدولة المستضيفة لقمة المناخ عادةً ما يكون عليها دور مهم تؤدّيه في سبيل تحول الطاقة العالمية».

وكانت بلغاريا، التي نجحت روسيا في إزاحتها من طريق استضافة قمة المناخ كوب 29، من الممكن أن تصبح أداة الاتحاد الأوروبي لإثبات قيادة تلك الكتلة للمجهودات المناخية، رغم أن سمعة أوروبا في هذا الشأن ليست نظيفة تمامًا؛ إذ إنها مازالت تستورد الغاز من أذربيجان، في إطار فطم نفسها عن الغاز الروسي.

إلّا أن الاتحاد الأوروبي يظل الأكثر طموحًا مناخيًا بين الدول المتقدمة، ويحرز تقدمًا في سياساته التي تستهدف علاج تغير المناخ، مثل: التعجيل بالتخلص التدريجي من الفحم، والحدّ من استعمال الغاز، وزيادة اعتماد الطاقة النظيفة، وتقديم دعم مالي كبير للدول المعرّضة لتغير المناخ.

كما أن الاتحاد الأوروبي لديه هدف ملزم قانونًا لخفض الانبعاثات بنسبة 55% بحلول عام 2030، ويدرس المجلس الاستشاري المعني بتغير المناخ التابع للكتلة -حاليًا- زيادة هذا الهدف إلى 90% أو 95% بحلول عام 2040.

وفي المقابل، فإن الصورة لدى أذربيجان مختلفة، وفق الكاتب؛ ما دفع العديد من الناشطين للتساؤل عمّا إذا كانت قمة المناخ كوب 29 ستصبح «مجرد قمة فاشلة جديدة لعلاج تغير المناخ».

تساؤلات نشطاء المناخ

يثير نشطاء تساؤلات عن عقد قمة المناخ كوب 29 في أذربيجان؛ بسبب علاقة باكو الوثيقة بموسكو، إضافة إلى أن اقتصادها يقوم على إنتاج النفط والغاز، كما أن لديها سجل مشكوك فيه بمجال حقوق الإنسان.

لذلك عبّر المسؤولون في أوروبا الشرقية عن خيبة أملهم فور فوز أذربيجان باستضافة قمة المناخ كوب 29، وأكدوا أن استضافة دولة نفطية أخرى للقمة يعني أن العالم لن يصبح صديقًا للبيئة أبدًا.

ويمثّل إنتاج النفط والغاز مصدرًا لنحو 50% من الناتج المحلي الإجمالي لأذربيجان، وأكثر من 90% من صادراتها.
وقال خبير أسواق المال فيكتور تكيييف، في مقاله الذي اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة، إنه فور إعلان فوز أذربيجان باستضافة قمة المناخ كوب 29، بدأ كبار المسؤولين بالدولة الترويج لاحتياطيات الغاز في البلاد، بوصفها أداة مساعدة في المرحلة الانتقالية لتحول الطاقة؛ كون الغاز أنظف أنواع الوقود الأحفوري.

وقال مستشار السياسة الخارجية لرئيس أذربيجان حكمت حاجييف، عندما سأله بعضهم عن أن قمة المناخ كوب 29 ستأتي بنتائج ضعيفة: «إن الدول المصدّرة للنفط يجب أن تكون قدوة».

وأكد أنه حتى الآن لا وجود لسياسة واضحة للتوقف عن البحث والتنقيب عن النفط، وأشار إلى أن بلاده تدعم مرحلة انتقالية بدلًا من التوقف الفوري عن الوقود الأحفوري.

وسلّط قادة العالم في قمة المناخ كوب 28 الضوء على أهمية السكان الأصليين في الدول، ورغم أنهم يمثّلون 5% فقط من سكان العالم، فإنهم يحمون 80% من التنوع البيولوجي المتبقي على الكرة الأرضية، لذلك يجب أن تكون تلك القضية مهمة في قمّتي المناخ كوب 29، وكوب 30 التي تُعقَد في البرازيل، وفق الكاتب.

أنظمة استبدادية

يصف خبير أسواق المال فيكتور تكييف، في مقاله، أنظمة الحكم في البلدان الثلاثة المستضيفة لقمم المناخ الأخيرة، بداية بمصر ومرورًا بالإمارات ثم لاحقًا أذربيجان، بـ«الاستبدادية».

وصُنّفت أذربيجان على مؤشر «فريدم هاوس» بأنها دولة غير حرة، وحصلت على 9 من 100، كما عدّتها منظمة العفو الدولية بلدًا يفتقر لحرية التعبير.

وأضافت المنظمة أن السلطات تنفّذ اعتقالات تعسفية ومحاكمات ذات دوافع سياسية للناشطين وقادة المعارضة والأكاديميين، وتواجه المنظمات المستقلة ووسائل الإعلام الضغوط، بينما تواجه النساء والفتيات التمييز العنصري ضدّهن.

كما يعتقد الخبراء أن روسيا، من خلال علاقتها الوثيقة مع أذربيجان، ستعمل على ضرب خطط الدول في إحراز أيّ تقدّم في مجال التخلص من الوقود الأحفوري، خلال قمة المناخ كوب 29 التي تُعقَد في دولة حليفة، كانت يومًا مع روسيا ضمن الاتحاد السوفيتي.

ومع ذلك، يرى الكاتب أن أذربيجان لديها فرصة الآن لدحض كل هذه الشكوك، وأنها رغم الاعتماد على الوقود الأحفوري، نجحت في تغيير اتجاه البوصلة نحو الطاقة الخضراء، خاصةً أنها بدأت في تبنّي مشروعات عديدة وكبيرة مؤخرًا في هذا المجال.

خبير أوابك: أسعار الغاز لم تتأثر بأزمة الناقلات القطرية.. وهذه أبرز الأسباب

ياسر نصر

الطاقة

كشف خبير الصناعات الغازية والهيدروجين في «أوابك» الأسباب التي أدت إلى عدم ارتفاع أسعار الغاز في أوروبا، على الرغم من توقّف شحنات الغاز المسال القطرية عن العبور عبر قناة السويس وتحويل مساراتها.

وأظهرت بيانات تتبّع عمليات الشحن أن 3 من 4 ناقلات تحمل شحنات الغاز المسال القطري غيّرت مسارها بعيدًا عن البحر الأحمر، وسلكت طريق رأس الرجاء الصالح الأطول، وسط تصاعد التوتر في المنطقة.

وقال خبير أوابك: «يوم 14 يناير/كانون الثاني الجاري، أظهرت بيانات تتبّع السفن وقوف 3 ناقلات تحمل الغاز المسال كانت متجهة إلى مضيق باب المندب للمرور عبر قناة السويس، حتى تصل إلى الأسواق الأوروبية، نتيجة الأعمال العسكرية التي تشهدها تلك المنطقة بسبب موقف جماعة الحوثي اليمنية الداعم للقضية الفلسطينية»، وفق ما رصدته منصة الطاقة المتخصصة.

وأضاف في تغريدة عبر حسابه الرسمي في «إكس»: بخلاف الناقلات الثلاث المحمّلة بالغاز الطبيعي المسال، كانت هناك ناقلتان تتجهان نحو المضيق من الشمال، إحداهما توقّفت في البحر الأحمر، والثانية في البحر المتوسط قرب قناة السويس، وهي ناقلات أفرغت حمولتها».

وأغلقت أسعار الغاز الأوروبية للشهر الحالي على انخفاض أمس الثلاثاء، إذ أسهمت التوقعات بطقس أكثر اعتدالًا وتوفر كميات كافية من الغاز في المخازن بتعويض أثر المخاوف المتعلقة بالشحن.

اضطرابات حركة الملاحة

الملاحَظ أن اضطرابات حركة الناقلات التي تحمل الغاز المسال القطري لم تكن ذات أثر يُذكر بأسعار الغاز في أوروبا، والتي طالما تأثرت بمواقف «تبدو» مشابهة، وارتفعت على إثرها بشكل حادّ، على ضوء المخاوف من نقص إمدادات الغاز».

ولم تتأثر أسعار الغاز عمومًا ارتفاعًا وانخفاضًا بأساسيات السوق من عرض وطلب، وقد ترتفع «بشكل مفاجئ» في أوقات الاضطرابات التي ينتج عنها شح الإمدادات، وتدنّي درجة اليقين حول مستقبل الإمدادات.

يقول خبير أوابك، إنه يجب التفريق بين أمرين:

- الأول: التوقف الفعلي للإمدادات نتيجة توقّف محطة إسالة عن التشغيل لأعطال أو حوادث تشغيلية، أو إيقاف ضخ الغاز عبر خط أنابيب بقرار سياسي، أو لغرض الصيانة، أو حتى استهداف ناقلات تحمل الغاز الطبيعي المسال، وهو ما يعني تأثّر السوق فعليًا بنقص واضح في الكميات التي كانت تصل له قبل الوقف، مع عدم وجود سقف زمني للتاريخ الذي ستعود فيه الإمدادات إلى ما كانت عليه.
- الثاني: مخاوف من توقّف الإمدادات، لوجود تطورات في السوق قد تؤدي بالنهاية إلى السبب الأول، وهو توقّف الإمدادات، لكن لم يحدث إيقاف لها فعليًا. وشدد المهندس وائل عبدالمعطي على وجود عوامل أخرى أساسية تحدد المسار الذي ستتبعه أسعار الغاز، والمستويات التي قد تصل لها، ومنها كمية المعروض التي ستفقدها السوق، ونسبة ملء مخزونات الغاز، هل هي خاوية أم ممتلئة، وحالة الطقس، مثل مدى درجات الحرارة في فصل الشتاء، التي كلما انخفضت كان الطلب أعلى على الغاز لأغراض التدفئة، وإمكان تعويض الإمدادات من خلال مصدّرين آخرين أو بمصادر الطاقة الأخرى. واستعرض عددًا من المواقف والحوادث التي كان لها تأثير بالسوق الأوروبية، التي كانت -وما تزال- محط الأنظار خلال العامين الماضيين، على إثر الأزمة الروسية الأوكرانية، وما اتخذته موسكو من إجراءات كانت لها أثر كبير في أسعار الغاز.

وقال: «الحادث الأول عندما اتخذت غازبروم قرارًا بإيقاف ضخ الغاز عبر خط أنابيب نورد ستريم الرابط بينها وبين ألمانيا، بعد انتهاء برنامج الصيانة، ارتفعت أسعار الغاز الأوروبية إلى مستويات تاريخية غير مسبوقة، وصلت إلى 70 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في سبتمبر/أيلول 2022، بسبب الكمية الضخمة التي كان ينقلها الخط (55 مليار متر مكعب سنويًا) وتوقفت، مع عدم وجود بديل سريع لتعويض الخفض في الإمدادات، كما كانت مخزونات الغاز الأوروبية عند 80%، ولم ندخل بعد إلى فصل الشتاء، ومن ثم كان التأثير حادًا.

وأوضح أن الخط نفسه عندما استُهدِفَ بعملية تخريبية في ذلك الشهر، لم ترتفع الأسعار، كون الإمدادات كانت متوقفة بالفعل، ومن ثم لا معنى من المخاوف بخصوص مستقبلها.

وأضاف: «الحادث الثاني، والذي يقع ضمن المخاوف من مستقبل الإمدادات، فذلك الذي شهدته بعض محطات الإسالة في أستراليا في أغسطس/آب الماضي (2023)، على خلفية احتمال الإضرابات العمالية في 3 محطات لإسالة الغاز في أستراليا، تشكّل مجتمعة 10% من إجمالي صادرات الغاز المسال عالميًا، إذ ارتفعت أسعار الغاز الأوروبية بنحو 33%، لتصعد من 9 إلى 12.3 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، رغم أنه لم يكن هناك توقّف فعلي من الشحنات، ولكن درجة المخاوف كانت عالية، إضافة إلى أن المخزونات الأوروبية كانت في حدود 72%.

ناقلات الغاز القطرية

قال خبير أوابك: «بالنظر إلى توقّف حركة ناقلات الغاز القطرية، فلا يمكن توصيفها على أنها إيقاف للإمدادات، فميناء رأس لفان مستمر في تحميل الناقلات، وتعمل قطر للطاقة بخطوط إنتاجها الـ14 بكامل طاقتها، وإنما تقع ضمن المخاوف من توقّف الإمدادات».

وأضاف: «الظروف توضح أن الناقلات القطرية لديها مسارات بديلة يمكن استعمالها لإيصال الشحنات إلى وجهتها الأوروبية، علاوة على ارتفاع المخزونات الأوروبية 82%، وتجاوز النصف الأول من موسم الشتاء دون مشكلات تقريبًا».

وشدد خبير أوابك على أن درجة المخاوف كانت متدنية، إذ إن الإمدادات مستمرة ولم تتوقف، وإنما تعطلت فقط، وحاجة السوق الأوروبية يمكن تغطيتها من المخزونات، ومن ثم، فإن السوق الأوروبية تبدو أكثر ارتياحًا مع تحسّن أساسيات السوق.

وأشار إلى أن قطر تغطي نحو 13% من حاجة السوق الأوروبية فقط من الغاز (15-16 مليون طن سنويًا)، وهناك بدائل في السوق يمكن الاستناد عليها، مثل الغاز المسال الأميركي، في حالة تأخّر الإمدادات القطرية لمدة أطول حسب مسار الأحداث.

وأظهرت بيانات شركات الشحن أن 3 سفن قطرية محمّلة بالغاز المسال، وهي الغارية والحويلة والنعمان، غيّرت مسارها لتتجه جنوبًا بعيدًا عن البحر الأحمر.

وما تزال الناقلات الثلاث تشير إلى أوروبا وجهةً لها، إذ من المقرر أن تصل إلى وجهاتها في 7 فبراير/شباط، بعد أن توقفت قبالة سواحل عمان منذ 14 يناير/كانون الثاني.

وأدت هجمات الحوثيين، وما تبعها من ضربات نفّذها الجيش الأميركي ضد أهداف الجماعة اليمنية، إلى تعطيل حركة التجارة على الطريق الرئيس بين الشرق والغرب، والذي يمرّ من خلاله نحو 12% من حركة الشحن العالمية.

وتتوقف السفن، ومن بينها المحمّلة بالغاز المسال، مؤقتًا عن المرور عبر البحر الأحمر، أو تحوّل مسارها بعيدًا عنه إلى طريق رأس الرجاء الصالح حول أفريقيا، وهو طريق أطول كثيرًا من قناة السويس، أسرع طريق للشحن من آسيا إلى أوروبا.

وتقدّر وكالة ستاندرد اند بورز شحنات الغاز الطبيعي المسال القطرية المارة عبر قناة السويس عند 14.8 مليون طن سنويًا، والشحنات الأميركية عند 8.8 مليون طن والشحنات الروسية عند 3.7 مليون طن.

وزير النفط اليمني لـ«الشرق الأوسط»: نخطط لإنشاء مصافٍ في شبوة وحضرموت

الرياض: عبد الهادي حبتور

الشرق الأوسط

أكد وزير النفط والثروة المعدنية اليمني الدكتور سعيد الشماسي الجهوزية الكاملة لاستئناف عملية تصدير النفط الخام والغاز المسال، فور إعلان اتفاق السلام المرتقب برعاية الأمم المتحدة، بما يعزز ويدعم الموازنة العامة للدولة.

وكشف الشماسي في حوار موسع مع «الشرق الأوسط» عن نقاشات أجراها مع الجانب السعودي للمساعدة في إعادة تشغيل مصافي عدن، مبيناً أن دعم المملكة العربية السعودية خلال الفترة الماضية عبر منح المشتقات النفطية خفف العبء بشكل كبير جداً على الموازنة العامة للدولة وفاتورة الاستيراد.

وأوضح وزير النفط عقب مشاركة في منتدى التعدين الدولي الذي استضافته الرياض الأسبوع الماضي، أن اليمن يحوي العديد من التمعدنات التي يحتاجها العالم خاصة تلك التي تدخل في صناعات الطاقة الشمسية والطاقة البديلة، مثل الليثيوم والسيليكون وبكميات كبيرة.

وتحدث الوزير عن نقاشات نهائية لإنشاء مصفاة نفطية ومنطقة صناعية متكاملة في منطقة الضبة بمحافظة حضرموت، إلى جانب مشروع للغاز المنزلي في قطاع المسيلة، ودراسات لإنشاء مصفاة نفط في شبوة.

فيما دحض الدكتور سعيد الأنباء التي تحدثت عن انسحاب شركة «OMV» من اليمن، مبيناً أن لدى الشركة توجهاً عالمياً للتحول من الاستكشاف والإنتاج إلى التخصص في إنتاج الطاقة البديلة وتسويق النفط الخام، مؤكداً أن الشركة ما زالت موجودة، وقد رفضت الحكومة عرضين لنقل الحصص لهما لعدم امتلاك القدرات الفنية في مجال الاستكشاف والنفط. وزير النفط والثروة المعدنية اليمني تحدث كذلك عن العديد من الملفات المهمة منها القدرات الإنتاجية، والاستثمارات المتوقعة، إلى جانب وضع الناقلة الجديدة التي نقل إليها نفط صافر.

المشاركة في مؤتمر التعدين الدولي

أفاد الدكتور سعيد الشماسي أن مشاركة اليمن في منتدى التعدين الدولي الذي عقد في الرياض، جاء لإظهار مدى احتواء اليمن على الثروات المعدنية النادرة والكبيرة جداً، مبيناً وجود احتياطيات كبيرة لكن لم تعرض بشكل إيجابي في المعارض الدولية والمؤتمرات.

وقال «هذه السنة وبعد جمود نحو 10 سنوات حيث لم تشارك اليمن في أي معارض بشكل واسع وتقديم عينات لما تمتلكه كنوز الأرض اليمنية من ثروات معدنية كبيرة، ركزنا في المؤتمر على بعض التمعدنات التي يحتاجها العالم اليوم خاصة تدخل في الصناعات الطاقة الشمسية والطاقة البديلة».

وتابع «ركزنا على التحول من الوقود الأحفوري إلى الطاقة البديلة حفاظاً على البيئة والإنسان، هذا التوجه مهم لا سيما في ظل الاكتشافات لبعض المواد التي تدخل في هذه الصناعات مثل الليثيوم واليمن تمتلك هذه الواد، وقد عرضناها في المؤتمر وزارنا الكثير من الشركات العربية والأوروبية خاصة البريطانية لأخذ عينات من المواد الموجودة في اليمن خاصة الصناعية التي تدخل في الطاقة البديلة».

ولفت الوزير إلى أن المؤتمر شهد «إطلاق منصة المنظمة العربية للتعدين لتجميع البيانات ومعلومات الثروات المعدنية في كل الدول العربية وعرضها في المنصة إلى جانب احتياجات المصانع من المواد والمعدات ليكون هناك تكامل بين الدول».

الثروة المعدنية في اليمن

أشار وزير النفط والثروة المعدنية اليمني إلى أن الوزارة قامت بالعديد من الدراسات الأولية للاحتياجات الموجودة في معظم المناطق المحررة لكل عنصر من هذه المواد، مبيناً أن اليمن لم يعرض إلا ما يمتلكه من ثراوت.

وخلال المنتدى، تقدمت شركات لإنشاء مصنع إسمنت باستثمار يصل 200 مليون دولار في إحدى المحافظات الجنوبية (أبين أو شبوة أو حضرموت) وفقاً للوزير، وأضاف «لدينا أيضاً طلب من إحدى الشركات الكويتية لمرحلة استكشاف النحاس والفضة والذهب في وادي مدن بمديرية بروم حضرموت، وهناك طلبات ننتظر تقديمها من بعض الشركات خاصة بعد أن حظي المعرض اليمني بزيارات من كبرى الشركات العالمية في مجال التعدين». ولفت الشماسي إلى أن «هنالك مناجم قديمة في حضرموت في وادي مدن للذهب في بروم ميفع، منذ السبيعنات وما زالت الشركات في مرحلة الاستكشاف السابقة».

تصدير مليوني برميل

أكد الدكتور سعيد الشماسي أن القطاع النفطي يعد إحدى الركائز الرئيسية للاقتصاد ويساهم بأكثر من 70 في المائة من موازنة الدولة، لكنه تأثر بشكل كبير جداً في الحرب منذ مارس (آذار) 2015.

وبدأ الإنتاج في النزول – بحسب الوزير – وبشكل ملحوظ خلال الفترة من 2010 – 2011، فيما توقف في 2015 ولمدة سنة كاملة، وتابع «بدأنا نعيد الإنتاج في أغسطس (آب) 2016 في شركة (بترومسيلة) لكي تطمئن الشركات الأخرى للعودة، وفي 2018 شركتا (OMV) و(كلبالي) عادتا للإنتاج، إلى جانب شركة (هنت) في قطاع 5، لكن هذا الإنتاج يحتاج إلى تدرج نتيجة لتوقف الآبار وتأثر المكامن الموجودة في الأرض التي تمتلك هذه الاحتياطيات».

وأضاف «في الشركات الوطنية (بترومسيلة) و(صافر) بدأنا الإنتاج بشكل مباشر وكنا نصدر نحو مليوني برميل من حضرموت كل شهرين، بمعدل إنتاج نحو 40 ألف يومياً، وإنتاج شبوة ومأرب كنا نصدر نحو 600 ألف برميل كل 21 يوما، وهذا قبل دخول قطاع 5، في عام 2022 حيث بدأ هذا القطاع العمل ووصل الإنتاج في الأشهر الأولى بين 15 – 20 ألفا وكان يمكن أن يتطور، لكن بدأت التهديدات (الحوثية) في أكتوبر (تشرين الأول) وفي نوفمبر (تشرين الثاني) ضرب الحوثيون ميناء الضبة وتوقف التصدير، ونتطلع لخطة وبرنامج تصديري بديل للنفط الخام وسنرى حلولا قريبة جداً».

دعم سعودي لإعادة تشغيل مصافي عدن

كشف وزير النفط اليمني عن نقاشات متقدمة لدعم سعودي لإعادة تشغيل مصافي عدن والتي تمثل أولوية رئيسية للوزارة في 2024 على حد قوله، وقال «لقد تلقينا من الأشقاء في المملكة العربية السعودية دعما كبيرا فيما يخص تزويد محطات الكهرباء بالمشتقات النفطية، وفيما يخص استكشاف وإنتاج النفط لم يتم أي نقاشات لأن الوضع جامد، لكن هناك نقاشات تمت في مساعدتنا في إعادة تشغيل مصافي عدن، وإن شاء الله تكلل هذه المشاورات بتقديم دعم معين لإعادة مصافي عدن».

وأشار الشماسي إلى أن «الأشقاء في السعودية والإمارات لم يألوا جهداً في دعم اليمن بالمشتقات النفطية منذ 2015، وبالتحديد الدعم الكبير للكهرباء من الأشقاء في السعودية، وكان آخرها ثلاث دفعات في 2018 و2019 قدمت لليمن بشكل كبير لدعم كهرباء عدن والمناطق المحررة».

وتابع «في 2021 قدمت المملكة نحو 450 مليون دولار لدعم المشتقات النفطية كل هذا لا شك خفف العبء بشكل كبير جداً على الموازنة العامة للدولة وفاتورة الاستيراد التي أنهكت فاتورة الكهرباء والمشتقات المستوردة».

الشركات النفطية الأجنبية

اعترف الوزير الشماسي بأن الشركات الأجنبية سرعان ما تتفاعل مع أي تأثيرات أمنية تحصل وتقوم بإعلان القوة القاهرة، لكنه أوضح في الوقت نفسه أن الوضع اختلف منذ تحرير المناطق المحررة في الجنوب، وأجزاء من مأرب وتعز والحديدة.

وأضاف بقوله «حاولنا في 2018 عودة الشركات المنتجة، حيث عادت شركة (OMV) عام 2018 وعادت شركة (كالفالي) في قطاع 9 وكذلك شركة (هنت) بمجموعة شركائها في قطاع 5 بالإضافة إلى الشركات الوطنية (بترو مسيلة، وصافر)».

ولفت الدكتور سعيد إلى أن «الوضع الاستثماري في اليمن ما زال يحتاج إلى خلق بيئة استثمارية آمنة لهذه الاستثمارات، ولن تأتي أي استثمارات لأي دولة إلا بالأمن والأمان والاستقرار السياسي والأمني».

انسحاب الشركة النمساوية

جدد وزير النفط اليمني التأكيد بأن شركة «OMV» النمساوية لم تنسحب، لافتاً إلى أن لديها توجها عاما في العالم للتحول من الاستكشاف والإنتاج إلى إنتاج الطاقة البديلة وتسويق النفط الخام.

وقال «الشركة ما زالت موجودة، واتفاقية المشاركة في الإنتاج عند بيع حصص أو نقل ملكيتها لشركات أخرى حددت أسسا لعملية النقل، هناك شرطان أساسيان: القدرة المالية للشركة التي ستقوم بعملية التشغيل للقطاع، والقدرة الفنية والخبرة في مجال استكشاف وإنتاج النفط وتطوير الحقول».

وتحدث الوزير عن حدوث «لبس فالدولة لا تبيع لأنها لا تملك هذه الحصص، حصص الدولة ثابتة، فيما الشركات الأخرى التي تملك حصصا تقوم ببيع حصصها سواء في البورصة أو بشكل مباشر وهذا أمر طبيعي في قطاع النفط وليس جديدا في اليمن، بعض الشركات تتعرض لانتكاسات أو تغير نشاطها فتقوم ببيع حصصها في أي دولة لشركة أخرى». مبيناً أن «كل الحملات تثار لعدم الفهم لطبيعة النشاط النفطي العالمي وعقود النفط في العالم».

وتابع «بالنسبة لشركة (OMV) عرضت علينا شركتان، ورفضت الشركتان، الأولى لأنها لا تمتلك القدرات الفنية في مجال الاستكشاف والنفط، والثانية رفضت للأسباب نفسها، نحن نتبع معايير دولية ولا يمكن أن نقبل بأن تعمل شركة في قطاع ولا تمتلك القدرات المالية والفنية، وقبل أيام تحدثوا عن قطاع 4 أن الشركة اليمنية للاستثمارات باعت وهذا غير صحيح، نعم نحن نحتاج إلى مستثمرين لكن مستثمرين جادين ولديهم القدرات المالية والفنية لتشغيل هذه القطاعات».

جاهزون لتصدير النفط والغاز المسال

أكد الدكتور سعيد الشماسي أن الوزارة جاهزة لتصدير النفط الخام والغاز فور إعلان أي اتفاق سلام في البلاد، مشيراً إلى أن قيادة الدولة أبلغتهم بأن «المرحلة الأولى للسلام سيتم السماح بتصدير النفط الخام والغاز في الأسبوع الأول من الاتفاقية وسيظل موردا للحكومة الشرعية خلال المرحلة».

وأضاف «نحن مستعدون في أي لحظة تنطلق عملية السلام والسماح لنا بالتصدير فيما يخص النفط الخام، وفيما يخص الغاز بدأنا في الفترة الأخيرة مرحلة إعادة صيانة ووصلنا نحو 80 في المائة من صيانة ميناء بلحاف لتصدير الغاز». وفي رده على سؤال حول تعثر تشغيل ميناء بلحاف للغاز خلال السنوات الماضية، أكد الوزير أن «الميناء جاهز للتشغيل وقد أعدنا الصيانة فالميناء قريب من البحر وتعرض للكثير من عوامل التعرية والصدأ، وفرق الصيانة في المشروع يعملون بشكل مستمر وجاد لإعادة تاهيل المنشآت بشكل جيد وإعادة تصدير الغاز، القوات العسكرية متواجدة لكن في منطقة بعيدة من منطقة التشغيل».

لفت الشماسي إلى أن الحكومة اليمنية لا تريد أن تجازف «بمنشآت كبيرة جداً، وعمليات تصدير في ظل جنون الحوثيين لضرب كل منشآت الدولة وممتلكات الشعب، هذا الجنون يجعلنا نتريث في علميات تصدير النفط الخام والغاز».

أحداث مأرب ورفع أسعار النفط

في تعليقه عما حصل من أحداث مؤخراً في محافظة مأرب النفطية بعد رفع أسعار المشتقات النفطية، قال وزير النفط اليمني إن «هنالك توجها لدى الحكومة بتوحيد أسعار المشتقات النفطية في كل عموم الجمهورية».

ولفت إلى أنه «أعطيت لمأرب منذ 2015 بعض الاستثناءات نتيجة لوضعها الأمني والجبهة المشتعلة دائماً، واستثنيت من عملية رفع الأسعار للكميات المنتجة من مصفاة مأرب وبالذات مادة البنزين فقط، أما مادتا الديزل والمازوت فأسعارهما محررة (...) وبدأنا نحرك السعر من 3500 ريال إلى 8000 ريال، ولقينا رفضا نتيجة عدم تفهم بعض العناصر القبلية وإدراك الوضع المالي للحكومة والبلد».

وشدد الوزير على أن «أي زيادة ستعطي مأرب حصة أكبر وبالتالي تزيد موارد التنمية، ومع ذلك بذلت جهود كبيرة جداً من الحكومة والمجلس الرئاسي، وكذلك من الأشقاء في السعودية الذين دائماً مدينون لهم في كل تدخلاتهم الإيجابية ساعدونا في حل الموضوع في عودة الإنتاج وتحرك ناقلات النفط والغاز والديزل، على أن يتم تحرير الأسعار بشكل تدريجي».

مصافي جديدة

أكد الدكتور سعيد الشماسي ترحيب اليمن بكل الاستثمارات الوطنية والأجنبية في مجال النفط والغاز والمعادن الثمينة، مشيراً إلى أن الوزارة تعمل على ترويج فرص الاستثمار في كل المحافل الإقليمية والدولية.

وكشف الشماسي عن مشروعين كبيرين في العام 2024 ستوقع الاتفاقات النهائية لهما، الأول إنشاء مصفاة مع منطقة صناعية بمنطقة الضبة بحضرموت بقدرة إنتاجية نحو 25 ألف برميل في مرحلتها الأولى، والثاني إنشاء مشروع للغاز المنزلي في قطاع المسيلة سوف يخفف أعباء كبيرة من إنتاج الغاز المنزلي ومن الاعتماد على مورد واحد في مأرب.

ولفت الوزير إلى انتهاء الدراسات الإنشائية لهذين المشروعين عبر مستثمرين من القطاع الخاص اليمني، بشراكة إماراتية.

وأضاف «كما نعرض الآن إنشاء وحدة غاز منزلي في شبوة قطاع 5 ونرحب بالشركات للاستثمار، وهناك دراسات لإنشاء مصفاة في شبوة، ونحن منفتحون على كل الاستثمارات (...) كذلك المعادن المعرض أعطى زخما وتلقينا عروضا لمصانع إسمنت وشركات في النحاس، كما أن لدينا السيليكون بكميات كبيرة جداً في شبوة منطقة حبان، وأؤمن بأن اليمن هو يمن التعدين أكثر مما هو النفط».

شكراً